الأمم المتحدة

A/79/147

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English/French/Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ن ن) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 48/76، المعنون "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية". ويعكس التقرير الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والتدابير التي اتخذتها لتنفيذ الإعلان منذ صدور التقرير السابق حول هذا الموضوع.

* A/79/50.

24-12870 (A) 020824 150824

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية 3

ثالثا – الردود الواردة من الدول الأعضاء 8

بوركينا فاسو 8

غواتيمالا 9

كازاخستان 9

المكسيك 11

أوكرانيا 15

أولا - مقدمة

1 - إن الجمعية العامة، في قرارها 48/76 بشأن الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية:

(أ) أشارت إلى اعتماد الإعلان العالمي، المرفق بالقرار 57/70؛

(ب) دعت الدول ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى نشر الإعلان والتشجيع على تنفيذه؛

(ج) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الجهود التي بذلتها والتدابير التي اتخذتها فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان، وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ الإعلان.

2 - وعملا بذلك الطلب، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 12 شباط/فبراير 2024 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وترد الردود التي وردت حتى 31 أيار/مايو 2024 في الفرع الثالث من هذا التقرير. وستُنشر الردود التي ترد بعد 31 أيار/مايو 2024 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تُقدَّم بها فقط.

ثانيا - الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الدول جهوداً مختلفة ترمي إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك في سياق ما يلي:

(أ) خلال دورات مؤتمر نزع السلاح للأعوام 2022 و 2023 و 2024، واصلت الدول جهودها الرامية إلى اعتماد برنامج عمل، وتمكنت من القيام بذلك في عامي 2022 و 2024. وشارك في رئاسة دورة المؤتمر لعام 2022 كل من إكوادور، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين، وكوبا، وكولومبيا. وأنشأ المؤتمر خمس هيئات فرعية لدورته لعام 2022[(1)]. ومع ذلك، تعطلت أعماله بشكل كبير بسبب التوترات الجيوسياسية المحيطة بالنزاع في أوكرانيا. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقارير هيئتين من الهيئات الفرعية الخمس، وهي تقارير لا تتعلق بالأسلحة النووية. ولم يتمكن المؤتمر من اعتماد تقرير نهائي موضوعي، وأصدر تقريراً تقنياً بدلاً من ذلك. وطُرح القرار السنوي بشأن المؤتمر للتصويت للمرة الأولى في تاريخه. واتسمت دورة عام 2023 بغياب توافق الآراء بشأن برنامج عمل وبانقسامات بخصوص مشاركة الدول غير الأعضاء في المؤتمر. وشاركت في رئاسة دورة المؤتمر لعام 2023 إثيوبيا وألمانيا وفرنسا وفنلندا ومصر وهنغاريا. وتعاون الرؤساء وتناولوا جميع بنود

(1) الهيئة الفرعية 1: وقف سباق التسلّح النووي ونزع السلاح النووي؛ الهيئة الفرعية 2: منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة؛ الهيئة الفرعية 3: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ الهيئة الفرعية 4: عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ الهيئة الفرعية 5: الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية - البرنامج الشامل لنزع السلاح - الشفافية في مجال التسلح.

جدول الأعمال، فضلاً عن تنشيط أعمال المؤتمر. وتمكنت الدول من الاتفاق على تقرير بتوافق الآراء وقرار اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء. وشاركت في رئاسة دورة المؤتمر لعام 2024 إسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، والعراق، والهند. وفي 13 حزيران/يونيه 2024، اعتمد المؤتمر قراراً بشأن أعماله لعام 2024، قرر فيه، في جملة أمور، إنشاء خمس هيئات فرعية[2]. وتقرر أن تبدأ الهيئات الفرعية أعمالها في 25 حزيران/يونيه. وقرر المؤتمر كذلك أنه في حالة عدم تمكن الهيئات الفرعية من إكمال أعمالها خلال دورة عام 2024، يمكنها استئنافها في عام 2025، إذا قرر المؤتمر ذلك في دورته لعام 2025. وقبل اعتماد القرار، اتبع رؤساء المؤتمر نهجاً ذا مسارين يتمثل في مواصلة المشاورات بشأن مشروع القرار، مع إجراء مناقشات عامة مواضيعية في إطار جدول أعمال دورة عام 2024. وعقد المؤتمر الجزء الرفيع المستوى من أعماله في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024، حيث أجرى خلالها مناقشات مواضيعية غير رسمية حول الموضوعين المعنونين "التغلب على الركود: ضمان تحسين وفعالية أداء مؤتمر نزع السلاح" و "مواجهة التحديات المعاصرة: تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من انعدام الثقة وبناء الثقة"؛

(ب) في عام 2022، استأنفت هيئة نزع السلاح مداولاتها الموضوعية، بعد أن تعذر عليها عقد جلسات موضوعية في الأعوام 2019 و 2020 و 2021 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والمسائل التنظيمية المتعلقة بها. وفي عام 2023، تناول الفريق العامل الأول، برئاسة كورت ديفيس (جامايكا)، ورقة الرئيس لعام 2018 كأساس للتداول في الدورة. وفي نهاية دورة عام 2023، اعتمد الفريق العامل تقريراً إجرائياً ذكر فيه أنه أجرى مناقشات مستفيضة بشأن البند 4 من جدول الأعمال ("توصيات لتحقيق الهدف المتمثّل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية") لكنه لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. وفي عام 2024، تناول الفريق العامل الأول، برئاسة أكاكي دفالي (جورجيا)، نفس البند من جدول الأعمال وبدأ المداولات بشأن البند؛

(ج) عُقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في نيويورك في الفترة من 1 إلى 26 آب/أغسطس 2022. وتولى غوستافو زلوفينن (الأرجنتين) رئاسة مؤتمر الاستعراض العاشر. وأعربت العديد من الدول عن شعورها بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، وأعربت عن شواغلها إزاء تزايد استخدام الخطابات والتهديدات النووية. وشدّدت دول كثيرة أيضا على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، مع ملاحظة أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن إحراز تقدم ملموس في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي وفق مقتضيات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وركزت المناقشات أيضا على أهمية قيام جميع الدول الأطراف بالإبلاغ المنتظم عن تنفيذ الالتزامات والتعهدات، ومواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل الجهود للاتفاق على نموذج إبلاغ موحد وعلى فترات إبلاغ مناسبة. وعلى الرغم من المشاورات المكثفة التي جرت، لم يتمكن مؤتمر الاستعراض العاشر من التوصّل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية تتضمن إجراءات لإحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة. واجتمع فريق عامل معني بمواصلة تعزيز عملية

(2) الهيئة الفرعية 1: وقف سباق التسلّح النووي ونزع السلاح النووي؛ الهيئة الفرعية 2: منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة؛ الهيئة الفرعية 3: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ الهيئة الفرعية 4: عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ الهيئة الفرعية 5: الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية – البرنامج الشامل لنزع السلاح – الشفافية في مجال التسلح.

اســتعراض المعاهدة، أنشــأه مؤتمر الاســتعراض العاشــر، في الفترة من 24 إلى 28 تموز/يوليه 2023. وشملت المقترحات التي جرت مناقشتها مقترحات تهدف إلى تحسين الشفافية والمساءلة لدى تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة. وشــملت هذه المقترحات تشــجيع الدول الحائزة للأســلحة النووية على التنفيذ الكامل للإجراءين 20 و 21 من خطة العمل لنزع الســلاح النووي لعام 2010[3]، فيما يتعلق بنموذج إبلاغ موحد وبنود يتعين إدراجها في النموذج. واقتُرح أيضاً أنه يمكن أن تُجرى في الاجتماعات الرسمية مناقشات تُكرس للتقارير الوطنية، لا ســيما التقارير المقدمة من الدول الحائزة للأســلحة النووية. وعقدت اللجنة التحضــيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026 دورتها الأولى في فيينا في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس 2023، برئاسة يارمو فيينانين (فنلندا). وفي حين أكدت الدول الأطراف من جديد على مركزية المعاهدة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، واصلت دول عديدة الإعراب عن شعورها بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات السابقة، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي والقرار الذي اعتمده المؤتمر بشأن الشرق الأوسط في عام 1995. وواصلت الدول الأطراف تبادل وجهات النظر بشــأن التدابير الرامية إلى زيادة المســاءلة عن الالتزامات من خلال الشــفافية والإبلاغ، استناداً إلى المناقشات التي أجراها الفريق العامل بشأن مواصلة تعزيز عملية الاستعراض؛

(د) دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، بعد أن أودِع لدى الأمين العام صك التصديق أو الانضمام الخمسون في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020. واعتمد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأســلحة النووية، الذي عُقد في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022، إعلاناً وخطة عمل لتوجيه تنفيذ المعاهدة. وعقب الاجتماع الأول، قامت الدول الأطراف بالعمل فيما بين الدورات من خلال اجتماعات لجنة التنســيق والأفرقة العاملة غير الرسمية التي أُنشئت في الاجتماع الأول. وعملا بمقتضــيات المقرر 2 الذي اتخذه الاجتماع الأول، أنشئ الفريق الاستشاري العلمي. واعتمد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 27 تشــرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديســمبر 2023، إعلاناً بعنوان "التزامنا بدعم حظر الأسلحة النووية وتجنب عواقبها الوخيمة".

4 - ومن المبادرات الأخرى المتخذة على ســبيل الإســهام في تحقيق عالم خالٍ من الأســلحة النووية ما يلي:

(أ) عُقدت اجتماعات الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأســلحة النووية في 28 أيلول/سبتمبر 2021 و 26 أيلول/سبتمبر 2022 و 26 أيلول/سبتمبر 2023. ففي الاجتماع الذي عُقد في عام 2021، حذر الأمين العام من مخاطر انعدام الثقة المتبادل وارتفاع مستويات المخاطر النووية، لكنه ســلط الضــوء على بوادر الأمل الناشــئة، مثل بدء نفاذ معاهدة حظر الأســلحة النووية. وأعرب الأمين العام في كلمته أمام الاجتماع في عام 2022 عن خيبة الأمل من أن المؤتمر العاشــر للأطراف في معاهدة عدم انتشــار الأســلحة النووية لاســتعراض المعاهدة لم يحقق توافقا في الآراء على وثيقة ختامية موضــوعية. وحثّ جميع الدول على اســتخدام كل ســبل الحوار والدبلوماســية والتفاوض للتخفيف من حدة التوترات والحد من المخاطر والقضاء على التهديد النووي. وفي الاجتماع الذي عُقد في عام 2023، دعا الأمين العام الدول الحائزة للأســلحة النووية إلى الالتزام بعدم اســتخدام الأســلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف، وكرر

(3) NPT/CONF.2010/50 (Vol. I).

الدعوة التي وجهها في الموجز السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام" إلى الدول الأعضاء لإعادة الالتزام على وجه السرعة بقضية تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛

(ب) عُقدت اجتماعات الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في نيويورك في 8 أيلول/سبتمبر 2021 و 7 أيلول/سبتمبر 2022 و 29 آب/أغسطس 2023. فخلال الاجتماع الذي عُقد في عام 2021، أدلى ببيانات افتتاحية رئيسُ الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، فولكان بوزكير (تركيا)؛ والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، باسم الأمين العام؛ والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، روبرت فلويد؛ ومديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، فيفيان أوكيكي؛ وامرأة من شعب كوكاثا من الناجيات من التجارب النووية، وهي سو كولمن – هاسلدين، باسم الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، أستراليا (بيان مسجل مسبقا)؛ وعضوة سابقة في رابطة طلاب جزر مارشال، دانيتي لاكون (بيان مسجل مسبقا). وخلال الاجتماع الذي عُقد في عام 2022، أدلى ببيانات افتتاحية رئيسُ الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، عبد الله شهيد (ملديف)؛ والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، باسم الأمين العام؛ والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ ومدير مبادرة مارشال التعليمية، بينيتيك كابوا ماديسون. وفي اجتماع عام 2023، أدلى ببيانين افتتاحيين كل من رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، تشابا كوروشي (هنغاريا)، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، باسم الأمين العام. وألقى كلمات رئيسية الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ وأحد النشطاء من الشباب في حملة "تصحيح الاتجاه: أنقذوا أهالينا، أنقذوا كوكبنا"، إلياس مراد تاولي. وعقب البيانات الرئيسية، عُقدت جلسة مناقشة عامة أبرزت فيها الدول أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من أجل وضع حد لتجارب الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى بطريقة قانونية ويمكن التحقق منها. ودعا العديد من الدول أيضا بقية الدول المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة من دون إبطاء؛

(ج) اعتمد وزراء الخارجية وممثلون آخرون رفيعو المستوى للدول، خلال المؤتمر الثاني عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد افتراضيا يومي 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، إعلانا ختاميا وتدابير لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعُقد في نيويورك في 21 أيلول/سبتمبر 2022 الاجتماع الوزاري العاشر لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يعقد مرة كل سنتين. وشاركت أستراليا واليابان في رئاسة الاجتماع، الذي صادف انعقاده الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة، وشهد مشاركة رفيعة المستوى، بما في ذلك أربعة رؤساء حكومات أو دول. واعتمد أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ذلك الاجتماع بيانا مشتركا رحبوا فيه بتصديق ستّ دول على المعاهدة منذ عام 2021، وأيضا بالتطوير المستمر لنظام التحقق الخاص بالمعاهدة. وخلال المؤتمر الثالث عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر 2023، اعتمد وزراء الخارجية والدفاع وممثلون آخرون رفيعو المستوى للدول إعلانا ختاميا وتدابير لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الإعلان الختامي، أكدت الدول المصدقة مجددا على الأهمية الحيوية والطابع الملح لبدء نفاذ

المعاهدة وحثت الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، والتي يُعتبر تصـــديقها ضـــروريا لبدء نفاذ المعاهدة، على التوقيع والتصديق دون مزيد من التأخير؛

(د) عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أربع دورات سنوية حتى الآن[4]، وفقا لمقرر الجمعية العامة 546/73. وفي ظل رئاســـة الأردن والكويت ولبنان وليبيا، تمكن المؤتمر من الحفاظ على زخمه وأحرز تقدماً نحو الهدف الذي طال انتظاره والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وخلال الفترات الفاصلة بين الدورات، واصل مكتب شؤون نزع السلاح تقديم الدعم إلى الدول المشاركة في مناقشاتها بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة المستقبلية من خلال اللجنة العاملة التي أنشـــأها المؤتمر في دورته الثانية[5]. وســـتعقد الدورة الخامســـة للمؤتمر في نيويورك في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛

(هـ) عقد فريقُ الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقّق من نزع السلاح النووي، المنشـــأ عملا بقرار الجمعية العامة 50/74، أربع دورات نُظمت في جنيف في عامي 2022 و 2023 وكانت مدةُ كل منها أسبوعاً واحداً. ووفقاً للولاية الصادرة عن الجمعية العامة، واصل فريقُ الخبراء النظر في مسائل التحقّق من نزع السلاح النووي، وشمل ذلك مفهوم فريق من الخبراء العلميين والتقنيين. واســـتند فريقُ الخبراء في أعمالـه إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بـالنظر في دور التحقّق في النهوض بنزع السلاح النووي (A/74/90) وإلى آراء الدول الأعضاء التي وردت في تقرير الأمين العام عن التحقّق من نزع الســـلاح النووي (A/75/126). واختتم فريقُ الخبراء أعماله باعتماد تقرير بتوافق الآراء تضمن عرضا لمناقشات الفريق بشأن المسائل المفاهيمية، وبناء القدرات، ومفهوم فريق من الخبراء العلميين والتقنيين يعنى بالتحقّق من نزع السلاح النووي (A/78/120)؛

(و) ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2020، اضطلع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح ببرنامج عمل مدته سنتان يستند إلى طلب الأمين العام النظر في رؤية جديدة ونُهج جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة[6]. وأصدر المجلس الاستشاري في عام 2020 تقريراً أولياً (A/75/283) استناداً إلى جلستين من المناقشة الموضوعية. وفي عام 2021، وعملاً بقرار الجمعية العامة 183/38 (سين)، قدم المجلس الاستشاري تقريره النهائي (A/76/183)، الذي تضمن عددا من التوصيات. وتضمن التقرير رأي المجلس الذي يرى فيه أن التوصل إلى طريقة للمضي قدماً، تكون موثوقة وقابلة للتحقيق، يقتضي الاســـتناد إلى النظام القائم منذ عقود لتدابير نزع الســـلاح وتحديد الأســـلحة من أجل القيام بما يلي: ’1‘ صون وتعزيز المعاهدات والاتفاقات القائمة؛ ’2‘ والحفاظ على القاعدة التي تقضي بمناهضة اختبار الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، وتعزيز هذه القاعدة؛ ’3‘ وتقليص دور الأسلحة النووية كأدوات

(4) عُقدت الدورات في نيويورك من 18 إلى 22 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019، ومن 29 تشـــرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، ومن 14 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ومن 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(5) A/CONF.236/2021/DEC.3.

(6) طلب الأمين العام من أعضاء المجلس الاستشاري النظر في: (أ) كيفية الحد من نهج الانعزالية وإيجاد فهم مشترك بشأن العلاقة المزعزعة للاستقرار بين التكنولوجيات الجديدة والأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ (ب) وكيفية تعبئة الدول الأعضاء لتنشيط جهود نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة؛ (ج) وكيفية ضمان أن تمكّن إجراءات منظومة الأمم المتحدة من وضع نُهُج جديدة لنزع السلاح النووي.

تُستخدَم في فن إدارة شؤون الدول؛ ’4‘ والتصدي لمخاطر الابتكارات التكنولوجية المختلفة وآثارها غير المباشرة في زيادة الأخطار النووية؛ ’5‘ والنظر في التكنولوجيات الجديدة والناشئة والمجالات الجديدة المحتملة لنشوب النزاع، بما في ذلك تفاعلاتها المحتملة مع الأسلحة النووية؛ ’6‘ وزيادة فرص إجراء حوار فعال على المستويات الثنائية والمحدودة الأطراف والمتعدد الأطراف؛ ’7‘ وتشجيع اتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من أجل نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي. ويرى المجلس أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مجموعة أدوات دبلوماسية متنوعة وحديثة، تتألف من إجراءات رسمية وغير رسمية مختلفة، يتم تنفيذها في وقت واحد عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك مع العديد من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. ويلزم تجديد الالتزام السياسي وإظهار قيادة قوية، إلى جانب اعتماد خطاب مقنع، لزيادة الوعي العام العالمي بشأن الأخطار المستمرة التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل ولحشد التأييد للقضاء على هذه الأسلحة.

5 - ودعماً للجهود الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، واصل مكتب شؤون نزع السلاح، بالشراكة مع جميع الكيانات المهتمة، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب وهيئات القطاع الخاص، الوفاء بالالتزامات التي حددها الأمين العام في خطته لنزع السلاح المعنونة *تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح*، وكذلك التوصيات الواردة في الموجز السياساتي المعنون ”خطة جديدة للسلام“. وعلى وجه الخصوص، وفي أعقاب التنفيذ الناجح للمشروع المشترك بين مكتب شؤون نزع السلاح وكازاخستان بشأن توطيد التعاون وتعزيز آليات التشاور بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، يواصل المكتب تعهد الموقع الشبكي المكرس الذي أنشئ ليكون بمثابة بوابة ووسيلة للتواصل بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة ومنغوليا.

ثالثا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[14 أيار/مايو 2024]

بوسع بوركينا فاسو، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، أن تدعم تنفيذ قرار الجمعية العامة 48/76 المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية“، نظرا لأنه يعكس التزاما بتحقيق السلام ونزع السلاح في جميع أنحاء العالم، ويأخذ الشواغل الإنسانية في الاعتبار، ويعزز الأمن الجماعي.

وتعتبر بوركينا فاسو، بوصفها بلدا ملتزما بالسلام، أن حيازة ونشر الأسلحة النووية يتعارضان مع الهدف السامي المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وعلى الصعيد الإنساني، تشاطر بوركينا فاسو المخاوف بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية، سواء من حيث الخسائر في الأرواح أو الآثار الطويلة الأجل في البيئة والصحة العامة.

وترى بوركينا فاسو، التي تلتزم بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، أن هذا القرار وسيلة لتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالدبلوماسية والأمن الجماعي، ترى بوركينا فاسو أن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية سيعزز الدبلوماسية والتسوية السلمية للنزاعات والأمن الجماعي، من خلال تشجيع الدول على استخدام الوسائل السلمية لتسوية الخلافات الدولية.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[30 أيار/مايو 2024]

تتمسك غواتيمالا بموقف مبدئي مؤيد لنزع السلاح النووي بشكل كامل يتسم بالشفافية ولا رجعة فيه وفقا لأطر زمنية محددة بوضوح. وقد أدانت مختلف المنتديات المتعددة الأطراف جميع التجارب النووية والتهديدات باستخدام القوة التي تنطوي على أسلحة نووية، الأمر الذي يعرّض مستقبل الحياة على الأرض للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية مطالبة بالامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية من سياساتها الأمنية والدفاعية، وبالكف عن السعي إلى استحداث تحسينات نوعية في ترساناتها النووية، وعن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 شباط/فبراير 2024]

لقد ظلت كازاخستان، منذ حصولها على استقلالها في عام 1991، في طليعة الداعين بلا توقف إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية – وهي أكثر أدوات الحرب فتكًا في تاريخ البشرية.

وفي 29 آب/أغسطس 1991، أغلقت كازاخستان موقع الاختبار النووي في سميبالاتينسك، وتخلت طواعية عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم. ومع ذلك، لا تزال منطقة سميبالاتينسك وسكانها يعانون من أهوال أربعة عقود من التجارب النووية التي أجريت في الفترة من 1949 إلى 1989. وتشير كازاخستان إلى العواقب المدمرة المترتبة على إجراء 456 تجربة نووية، وهو ما أضر بالملايين من الناس وألحق أذى لا يمكن إصلاحه بالبيئة الطبيعية في المنطقة المحاذية لموقع التجارب النووية. وأثّرت هذه التجارب أيضًا على النظام البيئي العالمي على نطاق لم تتم دراسته بالكامل بعد.

وتعلن حكومة كازاخستان أن جمهورية كازاخستان انضمت في 14 شباط/فبراير 1994 إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 بوصفها دولة طرفا غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك وفقا لبروتوكول لشبونة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام 1992. وتتضمن مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1994، المرفقة بالمعاهدة، ضمانات أمنية من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مقابل انضمام كازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولذلك تخلت كازاخستان طواعية عن الجزء الذي ورثته من الترسانة النووية للاتحاد السوفياتي وفككت جميع البنى التحتية العسكرية والتقنية ذات الصلة، وأزيلت جميع المنشآت ذات الصلة بالأسلحة النووية بشكل لا رجعة فيه. ومنذ ذلك الحين، لم تمتلك كازاخستان أو تحز أو تسيطر على أي أسلحة نووية

أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وإلى يومنا هذا، لا يوجد في أراضي كازاخستان أو في أي مكان خاضع لولايتها أو سيطرتها أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى تملكها أو تحوزها أو تسيطر عليها دولة أخرى.

وقد دأبت كازاخستان على الوفاء بجميع الالتزامات بموجب المعاهدة، وهي الاتفاق الأساسي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولا تزال نصيرا قوياً للتنفيذ المتوازن والمتكافئ لأركان المعاهدة الرئيسية الثلاثة، وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي 14 شباط/فبراير 2024، احتفلت كازاخستان بالذكرى السنوية الثلاثين لانضمامها إلى المعاهدة وعضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الفترة من 22 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2024، ستترأس كازاخستان الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026.

وتشير كازاخستان إلى أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي وقِّعت عام 2006 ودخلت حيز النفاذ في عام 2009، تحظر على الدول الأطراف فيها امتلاك أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو السيطرة عليها أو نشرها على أراضيها أو في أي مكان خاضع لولايتها. وتحظر المعاهدة على الدول الأطراف فيها أيضا السيطرة على أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى تملكها أو تسيطر عليها دولة أخرى. والمعاهدة التي تضمن خلو وسط آسيا من الأسلحة النووية هي أيضاً المعاهدة الوحيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي تلزم الدول الأطراف فيها بإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاق. ومن أهم مكونات تلك المعاهدة البروتوكول المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية الذي وقّعه في نيويورك في 6 أيار/مايو 2014 ممثلون عن الدول الحائزة لأسلحة نووية، روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وحتى الآن، صدّقت على ذلك البروتوكول أربع من أصل الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية (أي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية).

وترى كازاخستان أن إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يوسّع من جغرافية العالم الخالي من الأسلحة النووية بحيث يصبح كوكب الأرض بأسره في المستقبل منطقة واحدة شاسعة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تقدمت كازاخستان بمبادرة لتعزيز التعاون بين كل المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية؛ وتحقيقا لتلك الغاية، عقدت اجتماعاً لممثلي الدول المنتمية لتلك المناطق في مدينة أستانا بكازاخستان في آب/أغسطس 2019. وتعمل كازاخستان، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على تنظيم اجتماع ثانٍ لممثلي الدول المنتمية لتلك المناطق في أستانا في آب/أغسطس 2024.

ولقد كانت كازاخستان من المناصرين الثابتين لحظر تجارب الأسلحة النووية عملاً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، تنضم كازاخستان، بصفتها رئيسا مشاركا، في الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، والتي يلزم تصديقها على المعاهدة لبدء نفاذها، على أن تفعل ذلك دون تأخير، وأن تلتزم بإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها المستمر بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال عدد من المبادرات الأخرى المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، من قبيل ما يلي:

- مناصرة خطة الأمين العام لنزع السلاح، وتعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك المشاركة في مؤتمرات الدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا؛
- قيام الجمعية العامة بإعلان اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي يُحتفل به عالميًا منذ عام 2010؛
- اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية (القرار 57/70 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2015، والقرار 57/73 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، والقرار 48/76 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2021).

وترحب كازاخستان ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير 2021. وشاركت كازاخستان بنشاط، بوصفها مناصرا ثابتا وحقيقيا للعمل الجماعي من أجل نزع السلاح النووي، في عملية وضع المعاهدة وكانت من بين أول 50 دولة صدقت عليها، مما أتاح بدء نفاذها في وقت مبكر. وسيترأس ممثل لكازاخستان الاجتماع الثالث للدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في آذار/مارس 2025 في نيويورك. وتدعو كازاخستان الدول الأخرى إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية استناداً إلى فكرة أن الغرض من المعاهدة يكمل المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعد بمثابة تكريم لجميع المتضررين من استخدام الأسلحة النووية والتجارب النووية في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال كازاخستان ملتزمة بتعزيز جهود نزع السلاح على الساحة العالمية. ويواصل البلد المشاركة بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف والتحاور مع الدول الأخرى من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتعمل كازاخستان مع جميع الشركاء ذوي المواقف المماثلة من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام 2045 الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2024]

تقدم المكسيك هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 48/76 المعنون "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية".

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 24 كانون الثاني/ يناير 1946، نص على هدف أن تُزال من الترسانات الوطنية لأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الثقيلة التي يمكن تعديلها لإحداث دمار شامل. وهذا المبدأ الأساسي لا يؤطر المبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل ينبغي أن يؤطر أيضا التزام وتصرفات جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وتود المكسيك أن تسلط الضوء هنا على كون ميثاق الأمم المتحدة يحث جميع الدول الأعضاء في المنظمة، فرادى وجماعات، على ألا تدخر جهدا في تعزيز جو من الحرية أفسح، حتى تتمتع جميع الشعوب بالتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة، وهو ما يعني بطبيعة الحال العيش في مأمن من الأسلحة النووية.

وتمشيا مع المبدأ المذكور أعلاه، تود المكسيك أن تورد هنا الإجراءات التي اتخذتها من أجل تعزيز وتنفيذ الإعلان العالمي.

- دعت المكسيك إلى التمسك بالالتزامات 1 و 2 و 4 و 5 و 10 و 11 و 12 و 13 و 15 و 16 و 19 من الإعلان العالمي في بياناتها، سواء على المستوى الوطني أو من خلال الائتلافات ومجموعات الجهات ذات المصلحة التي تشارك فيها. وعلى وجه الخصوص، فإن الالتزام بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وإدانة استخدام الأسلحة النووية دون تحفظ، فضلا عن إعمال المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي مسائل محورية دعت المكسيك إلى التمسك بها في القرارات ذات الصلة التي قدمتها إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة، على النحو التالي:
  - نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي، باسم ائتلاف البرنامج الجديد
  - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع أستراليا ونيوزيلندا
  - دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار
  - برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح
  - معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)
  - معاهدة حظر الأسلحة النووية، بوصفها مشاركا في وضع المعاهدة إلى جانب أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والنمسا ونيجيريا
  - العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، بوصفها مشاركا في إعداد النص إلى جانب أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والنمسا ونيجيريا
  - الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بوصفها مشاركا في إعداد النص إلى جانب أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والنمسا ونيجيريا
  - منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بوصفها مشاركا في إعداد النص إلى جانب ألمانيا وأيرلندا وبلجيكا وسري لانكا وسويسرا وسيراليون والفلبين وكوستاريكا والنمسا ونيوزيلندا
- فيما يتعلق بالالتزامين 3 و 17 من الإعلان، تجدر الإشارة إلى أن المكسيك كانت هي من دعا إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في العالم، والتي أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وعلى مدى عقود، ذكرت المكسيك مرارًا وتكرارًا أن الضمان الوحيد

ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها بالكامل. وتدعو المكسيك إلى تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتنفيذها بالكامل، والتنسيق بين هذه المناطق. وفي عام 2005، اقترحت المكسيك عقد أول مؤتمر للدول المنتمية إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقامت بتنظيم المؤتمر. وترى المكسيك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي خطوة وسيطة نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقد أثبت التاريخ أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتؤدي إلى توطيد دعائم السلام والاستقرار في المناطق التي توجد فيها.

- تشارك المكسيك بنشاط في اجتماعات وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد انتُخبت مؤخرا عضوا في مجلس الوكالة للفترة 2024–2027.

- فيما يتعلق بالالتزام 6، كانت المكسيك أحد الداعين الرئيسيين لما يسمى "المبادرة الإنسانية"، وهي مبادرة تسعى إلى وضع القلق بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة للأسلحة النووية في صلب النقاش حول نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي شباط/فبراير 2014، استضافت المكسيك المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في نايايريت بالمكسيك. وتعتبر الوثيقة الختامية للمؤتمر نقطة اللاعودة فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية على أساس أثرها الإنساني. وانضمت المكسيك إلى الفريق الأساسي الذي قاد المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، وكانت رابع دولة تصدّق عليها. ودعت المكسيك إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وترأست الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي عقد في عام 2023، وهي حالياً عضو في لجنة التنسيق بشأن تنفيذ المعاهدة.

- فيما يتعلق بالالتزامين 8 و 9، كررت المكسيك باستمرار التأكيد على أن الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وعمليات تحديد الأسلحة، وأن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي في المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد شارك خبراء مكسيكيون في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 259/71، المعنون "معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى"، وفي فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 67/71، المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي". وشاركت خبيرة مكسيكية أيضا في الجولة الأخيرة من اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 40/75.

- تشارك المكسيك في مؤتمر نزع السلاح، وفقاً للالتزام 9 وإيماناً منها بقيمة تعددية الأطراف والتوصل إلى اتفاقات بهدف تحقيق عالم يسوده السلام ويكون فيه أمن الناس كافة أمراً محورياً. غير أنها تنتقد الشلل الذي تعاني منه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتأسف لعدم قيام مؤتمر نزع السلاح أو هيئة نزع السلاح بأنشطة تفضي إلى الوفاء بالولاية المسندة إليهما في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي اعتمدت في 30 حزيران/يونيه 1978. وتؤكد المكسيك من جديد موقفها المعروف جيداً بضرورة التفكير في بعض المفارقات التاريخية لمؤتمر نزع السلاح وبضرورة فتح حوار جاد بشأن الإطار المفاهيمي للمؤتمر والعضوية فيه وأساليب عمله ومشاركة المجتمع المدني وموقعه في آلية نزع السلاح. وقد يكون المحفل المناسب لمثل هذا الحوار هو دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

- فيما يتعلق بالالتزام 18، تقدم حكومة المكسيك مساهمات طوعية سنوية إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو هيئة أكاديمية مستقلة ومحايدة تساهم في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بشأن قضايا نزع السلاح.

- فيما يتعلق بالالتزام 19، تعقد حكومة المكسيك منذ عام 2014 جامعة صيفية سنوية حول نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين للدبلوماسيين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتنسيق مع مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار التابع لمعهد ميدلبري للدراسات الدولية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُعد تنفيذ هذا البرنامج لبناء القدرات الوطنية، وهو الوحيد من نوعه في المنطقة، أحد أبرز أعمال المكسيك لتعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح والمساهمة في ثقافة السلام في المنطقة. وستُنظم الجامعة الصيفية العاشرة في عام 2024. وقد استفاد أكثر من 300 دبلوماسي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من هذا البرنامج الذي يهدف إلى المساهمة في تنمية القدرات الوطنية من خلال تدريب خبراء إقليميين جدد في مجال نزع السلاح النووي. وهذه هي الأعمال التي تقوم بها حكومة المكسيك لتعزيز التثقيف من أجل نزع السلاح والسلام.

- تكرر المكسيك الإعراب عن تأييدها لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف المسؤولة عن تنفيذ نظام الضمانات المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار.

- تدعو المكسيك بنشاط إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وفي هذا الصدد، شاركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقدمت مع نيوزيلندا وأستراليا قرار الجمعية العامة 66/78 المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". وتكرر المكسيك التأكيد على ضرورة امتناع جميع الدول عن إجراء تجارب نووية أو تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب غير تفجيرية ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة والتجارب التي تجريها أجهزة الحاسوب الفائقة بغرض زيادة قوة الأسلحة النووية، لأن هذه التجارب تتناقض مع جوهر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتبعدنا عن الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

- شاركت المكسيك على أعلى مستوى ممكن في اجتماعات الجمعية العامة المكرسة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر من أعوام 2021 و 2022 و 2023. وحضرت أيضا اجتماعات الجمعية العامة التي عقدت بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في 29 آب/أغسطس من أعوام 2021 و 2022 و 2023. وعلاوة على ذلك، شاركت المكسيك، بناءً على دعوة من حكومة اليابان، في فعاليات إحياء ذكرى قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. وأعربت المكسيك خلال تلك الفعاليات عن موقفها، وكذلك عن التزامها بنزع السلاح النووي وبتعزيز الوعي فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، بسبب العواقب الإنسانية الوخيمة لهذه الأسلحة.

- ترى المكسيك أن مجموعة موردي المواد النووية تؤدي مهمة عملية في ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ مبادئها التوجيهية الخاصة بصادرات المواد النووية والمواد ذات الصلة بالتكنولوجيات النووية. وتتسق هذه المبادئ التوجيهية مع مختلف الصكوك الدولية الملزمة قانوناً

المتعلقة بعدم الانتشـــار النووي وتكملها، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشـــار والمعاهدات الإقليمية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

- تدعو المكسـيك إلى إضـفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشـار، وترى أن ركائزها الثلاث متساوية الأهمية، وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على الانضمام إليها دون شروط. وتنادي المكسيك أيضا بفكرة أن الضمان الحقيقي الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها العرضـي – وبالتالي ضـد الأضـرار غير المقبولة التي قد تنجم عن ذلك – هو الإزالة التامة لهذه الأسـلحة. وشـاركت المكسـيك بفعالية في أعمال الدورة الأولى للجنة التحضـيرية للمؤتمر الحادي عشـر لاسـتعراض معاهدة عدم الانتشـار، التي عقدت في فيينا في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس 2023. ودعت المكسيك إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وشددت على أن السبيل الوحيد لكي تكتسب المعاهدة القوة والمصداقية هو تنفيذها بالكامل.
- ترى المكسـيك أن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسـلحة النووية في عام 2021 كان نقطة تحول أكدت من جديد عدم مشـروعية الترسـانات النووية، حيث أرسـت قاعدة من قواعد القانون الدولي تحظر صراحة تطوير الأسلحة النووية وتصنيعها واستخدامها. وهذا إنجاز متعدد الأطراف غير مسبوق. وترأسـت المكسـيك الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسـلحة النووية الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 27 تشـــرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ ديسـمبر 2023. واعتُمد في ذلك الاجتماع إعلان سـياسـي بعنوان "التزامنا بدعم حظر الأسـلحة النووية وتجنب عواقبها الوخيمة"، يتضمن رسالة قوية بشأن حظر الأسلحة النووية.

وتنضـم المكسـيك إلى المناداة بالتعجيل بعقد اجتماع لمؤتمر دولي رفيع المسـتوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وبالنظر إلى أن التهديد النووي يعرّض وجود البشـرية ذاته للخطر، فإن هناك حاجة ماسـة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بالتزاماتنا إزاء تحقيق عالم خالٍ من هذا التهديد.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2024]

تقوم أوكرانيا، منذ انضـمامها إلى معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية بصـفتها دولة غير حائزة للأسلحة نووية، بتنفيذ جميع التزاماتها الدولية بتدمير الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وغيرها من عناصر البنية التحتية النووية.

ومن ناحية أخرى، فإن تصرفات الاتحاد الروسي تنطوي على تجاهل بالتزاماته الدولية وعدم الوفاء بالضمانات الأمنية المقدمة لأوكرانيا بموجب مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ففي عام 2022، شن الاتحاد الروسي – وهو دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو دائم في مجلس الأمن ووديع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – حربًا واسعة النطاق ضد أوكرانيا، وهدد باستخدام أسلحته النووية. واحتلت روسيا محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، ونشرت أفرادها العسكريين ومعداتها العسكرية هناك، ومارست ضغوطًا على العمال الأوكرانيين.

وجرى تحويل المنشآت النووية المدنية في أوكرانيا إلى أهداف عسكرية، في انتهاك لأحكام المعاهدة بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالتالي، فإن الاتحاد الروسي هو وحده المسؤول عن الزيادة الكبيرة في مخاطر وقوع حادث أو خطأ نووي وعن تعريض سكان أوكرانيا والدول المجاورة والمجتمع الدولي للخطر.

إن الاتحاد الروسي، بشنه حربه العدوانية غير القانونية ضد أوكرانيا، يقوض السلام والأمن الدوليين وهيكل منع الانتشار النووي. ولا يمكن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية دون تحميل الاتحاد الروسي المسؤولية عن عدوانه على أوكرانيا، وعن إيجاد مخاطر نووية وعن تسفيه عقود من الجهود الرامية إلى الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية.